الجزء الثانى

الالتحام بالنظام

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل السابع

نظام تشغيل رأس المال 6.0

موسكو (أ ب) ـ استجوب رجال الادعاء اليوم صاحب معرض للفنون فى موسكو بعد أن التهم الضيوف والنقاد فى أحد العروض مؤخراً كعكة تمثل فلاديمير لينين بالحجم الطبيعى. فقد أشارت صحيفة موسكو ***تايمز*** يوم الثلاثاء إلى أن رجال الادعاء استجوبوا سيرجى تارابوروف بعد أن تقدم 20 عضواً شيوعياً من أعضاء البرلمان بشكوى من أن هذه الكعكة فيها انتهاك للقانون الذى يحظر إهانة الشخصيات القومية البارزة.

ـ وكالة أنباء أسوشيتدبرس، موسكو، 8 سبتمبر 1998.

«كم تحمل معك من نقود؟»

وجهت هذا السؤال لى فى نبرة جادة إحدى مندوبات الجمارك الألبانيات فى مطار تيرانا عندما كنت أحاول مغادرة البلاد. وما أن خرجت هذه الكلمات من فمها حتى انتابنى شعور مفزع بأننى سأفارق ما معى من مال.

قلت وأنا أربت على حافظة نقودى: « معى 3,500 دولار».

رددت، وقد لمعت عيناها ببريق: « 3,500 دولار». ثم قالت لزميل لها كان واقفاً إلى جوارها عند بوابة فحص الحقائب بالأشعة السينية، «معه 3,500 دولار».

سألنى الرجل، «من أى بلد أنت؟» فى محاولة منه على ما يبدو لتحديد مدى ضعف موقفى والتأكد من أننى لست دبلوماسياً. قلت له إننى كاتب فى صحيفة *نيويورك تايمز*. ردد رجل الجمارك وهو يعطينى إشارة الفحص السريع « *نيويورك تايمز*؟ دعيه يذهب».

من ذا الذى كان يتصور أن يكون لصحيفة *نيويورك تايمز* كل هذا النفوذ فى تيرانا! ثم إننى عدوت تقريباً حتى دخلت إلى الطائرة. لقد كان هناك مبرر لعصبيتى. فلقد خضت هذه اللعبة من قبل فى دولة أخرى حيث لا يعتبر حكم القانون هو السيد تماماً، فى إيران. غير أن الذى حدث هناك لم ينته هذه النهاية السعيدة. بدأت الواقعة فى مطار طهران الدولى بمثل هذه الطريقة، حيث كنت أحاول المرور من الجمارك فى الساعة الرابعة صباحاً. أمرنى رجل الجمارك بفتح حقيبة سفرى وأن أسلمه استمارة الإعلان عن خلو حاجياتى مما يستحق الجمارك. وكان مدوناً عليها سطر يسأل عن قيمة ما أحمله من نقود، ودونت المبلغ الدقيق الذى تبقى معى وهو 3,300 دولار. فقد كان يتعين علىّ حمل مبلغ كبير من النقود فى زيارتى لإيران نظراً لرفض التعامل بالبطاقات الائتمانية هناك. فحص رجل الجمارك، الرفيع ذو الشارب الكبير، استمارة الجمارك ثم قال وهو ينظر إلى بنظرة عجفاء جائعة، «يا سيد، يا سيد، إنك لا تستطيع الخروج من البلاد إلا بمبلغ 500 دولار فقط».

قلت، «أوه، كلا، وماذا أفعل؟»

انحنى رجل الجمارك الإيرانى ناحيتى وهمس فى أذنى قائلاً، أستطيع أن أسوى لك الأمر مقابل 300 دولار فقط». وكان هناك طابور طويل من الإيرانيين يقفون خلفى يراقبون المشهد كله ـ وجميعهم، بلا شك يعرفون تماماً ما الذى يجرى. فتحت حافظة نقودى وأخرجت منها ثلاث ورقات فئة 100 دولار وكورتها فى يدى.

«توخّ الحذر» همس بها رجل الجمارك لى ـ وكأن أحدهم فى الطابور خلفى سوف يبلغ فعلاً عما يحدث. ثم تظاهرنا ـ أنا وهو ـ بأننا نعبث فى حقيبة سفرى المفتوحة، ثم قام بحركة خاطفة بانتزاع الثلاثمائة دولار من بين أصابعى. حدث ذلك المشهد بسرعة فائقة ـ بحيث كان لابد من استخدام الحركة البطيئة فى التصوير حتى يمكن رؤيته. ثم ناولنى بيده الأخرى استمارة جمارك أخرى فارغة، وطلب منى تدوين البيانات عليها، بحيث أعلن فيها أننى أحمل معى 500 دولار فقط. ولكن الأمر لم ينته عند هذا الحد. إذ عندما صعدت السلم إلى بوابة السفر، اكتشفت أن هناك تفتيشاً شخصياً بعد مرورى من بوابة الرصد المعدنى. توجهت إلى كابينة خلف ستارة حيث طلب منى جندى إيرانى فتح حافظة نقودى. انتابنى الذعر وقلت فى نفسى: «كيف سأفسر له وجود 3000 دولار معى؟ هل أقول له، اسمع، لقد رشوت زميلك أسفل السلم حتى أصل إلى هذا الحد، إذن أغرب عن وجهى؟» ولحسن الحظ أنه نظر إلى النقود وتمتم ببعض الكلمات بالفارسية وتركنى أرحل.

إن المعتادين على السفر يعرفون أن مغامرتى فى إيران وألبانيا ليس فيها شئ من الغرابة. إن المرء ليصادف هذه الأيام الكثير من مظاهر هذه الظاهرة التى قد يكون أفضل وصف لها هو « الابتزاز البيروقراطى» . إن هذا النوع من السرقة يتجاوز الرشوة والفساد العاديين اللذين قد يجدهما المرء دائماً فى الدول النامية، وبدرجة أقل فى الدول المتقدمة أيضاً. الابتزاز البيروقراطى يحدث عندما يصبح الكثير من مهام الدولة أو معظمها ـ بدءاً من جمع الضرائب إلى الجمارك إلى الخصخصة إلى التنظيم ـ ملوثة بالفساد إلى درجة أن المعاملات القانونية تصبح هى الاستثناء و ليست القاعدة. القاعدة، التى تصبح مسموحاً بها ومتوقعة، هى أن كل المسئو لين على كل المستويات سوف يستغلون نفوذهم لانتزاع كل ما يستطيعون من نقود من المواطنين والمستثمرين، أو من الدولة ذاتها، وأن المواطنين والمستثمرين سيفترضون أن الطريقة الوحيدة للحصول على قرارات أو خدمات هى رشوة شخص ما.

وتتنوع الدول بدءاً من الابتزاز البيروقراطى الصريح ـ حيث تكون الدولة قائمة على السرقة مثل نيجيريا ـ إلى الابتزاز البيروقراطى المقنع ـ حيث يكون الفساد متفشياً أو مسموحاً به ومتوقعاً ولكن يوجد إلى جانب ذلك بعض المعايير القانونية بل والديموقراطية، مثل الهند. والاختلاف بين الابتزاز البيروقراطى الصريح والابتزاز البيروقراطى المقنع نجد له أفضل تصوير فى تلك النكتة القديمة التى تتردد كثيراً فى أروقة البنك الدولى عن وزيرى البنية الأساسية الآسيوى والأفريقى اللذين تبادلا الزيارات. فقد زار الوزير الأفريقى أولاً الوزير الآسيوى فى بلاده، وفى نهاية اليوم اصطحب الوزير الآسيوى الوزير الأفريقى للعشاء فى منزله. كان الوزير الآسيوى يعيش فى منزل أشبه بالقصر. ولذلك سأله الوزير الأفريقى: «واو، كيف يتحمل مرتبك مثل هذا المنزل» ؟ الوزير الآسيوى يصطحب الوزير الأفريقى إلى نافذة كبيرة تطل على الخليج ويشير إلى جسر جديد على البعد. يسأل الوزير الآسيوى الأفريقى: « هل ترى ذلك الجسر الموجود هناك؟» يقول الأفريقى: «نعم، أراه» بعدئذ يشير الوزير الآسيوى بإصبعه إلى نفسه ويقول هامساً: «10 فى المائة». بما يعنى أن 10 فى المائة من تكلفة إنشاء الجسر ذهبت إلى جيبه. حسناً، بعد مضى عام، ذهب الآسيوى لزيارة الوزير الأفريقى فى بلاده، ووجد أنه يعيش فى منزل أكثر فخامة من قصر نظيره الآسيوى. سأل الآسيوى الأفريقى: «واو، كيف يتحمل مرتبك مثل هذا المنزل؟» جذب الأفريقى نظيره الآسيوى نحو نافذة فى حجرة المعيشة تطل على الخليج وأشار نحو الأفق. سأل الأفريقى الآسيوى: هل ترى الجسر الموجود هناك؟» رد الآسيوى: «كلا لا يوجد جسر هناك». أشار الأفريقى إلى نفسه وقال: «هذا صحيح، 100 فى المائة».

ما هى العلامات الملموسة على وجود الابتزاز البيروقراطى سواء كان صريحاً أم مقنعاً؟ حسناً، إليك فيما يلى بعض المؤشرات التى جمعتها عبر السنين.

الابتـزاز البـيـروقـراطى هو مـوسكو فى أعـوام 1995 و(1996 و1997 و1998 و1999»، فى وقت انتشرت فيه الجريمة على أثر انهيار الاتحاد السوفيتى. بعد أن نزلت فى فندق بنتا فى وسط موسكو، أخذت ما لدىّ من نقود وذهبت إلى الاستعلامات وقلت للموظف هناك إننى أريد تأجير خزانة لتأمين وديعة فيها. فقد كنت لا أريد المجازفة على أية صورة بالسير فى شوارع موسكو وجيوبى مكتظة بالدولارات.

قال موظف الاستعلامات، «آسف. إنها جميعاً محجوزة، وهناك قائمة انتظار. هل تريد أن أضع اسمك فيها؟»

انتابنى الضحك. قائمة انتظار لخزائن تأمين الودائع فى فندق؟ لقد كان ذلك بمثابة الجملة اللاذعة فى نهاية نكتة سخيفة: كيف تعرف أنك فى مدينة خطيرة بالفعل؟ الإجابة: عندما تكون جميع خزائن تأمين الودائع فى الفنادق محجوزة». لا عجب إذن فيما اكتشفه مستثمر قابلته فى موسكو كان قادماً لتوه من شراء أحد البنوك الروسية ووجد أن عدد رجال الأمن فى البنك يفوق عدد الموظفين به. وقال لى عن سلسلة المطاعم الغربية التى أوفدت مؤخراً فريقاً من محاسبيها لاكتشاف السبب فى أن فرعها فى موسكو يعمل كثيراً ويربح قليلاً. وقد اكتشفوا أن كل موظف تقريباً ضالع فى نوع ما من اللصوصية ـ بدءاً من شيفات المطبخ الذين يسرقون الهامبورجر إلى المديرين الذين يبتزون جزءاً من رواتب العاملين.

الابتزاز البيروقراطى فى ألبانيا يتمثل فى انتشار التهرب من الضرائب إلى درجة أنه فى عام 1997 كانت الشركة رقم خمسة وثلاثين التى تدفع أعلى ضرائب فى البلاد هى مؤسسة ألبانية أمريكية مشتركة لصناعة البيتزا، وكانت سرقة السيارات منتشرة إلى حد أن المسئولين الأمريكيين قدروا أن 80 فى المائة من السيارات التى تسير فى شوارع ألبانيا مسروقة من أماكن أخرى فى أوروبا.

الابتزاز البيروقراطى هو الفساد فى روسيا، الذى يشيع إلى درجة كبيرة فى قيادات الكرملين إلى درجة أن الروس يتندرون عن الرجل الذى جاء بسيارته من الريف إلى موسكو وأوقف سيارته الجديدة إلى الخارج مباشرة من بوابة سباسكى جيت فى الكرملين بالميدان الأحمر. وجاء إليه رجل شرطة وقال له: « اسمع، لا توقف سيارتك هنا. فهذه هى البوابة التى يمر منها كل قادتنا». قال له الرجل، «لا تقلق، فلقد أحكمت إغلاق سيارتى».

الابتزاز البيروقراطى هو القصة التى رواها لى صديق كان يعيش فى إندونيسيا إبان حكم عائلة سوهارتو ذات الباع الطويل فى الفساد. وكان يعمل منذ فترة طويلة فى إندونيسيا مراسلاً لصحيفة مقرها فى سنغافورة، وكان عليه تجديد إقامته بصفة مستمرة. قال لى موضحاً إن الفساد ضرب بجذوره فى أعماق جاكارتا إلى درجة أن المسئولين كانوا «بالفعل يعطونك إيصالاً بالرشوة التى دفعتها. والواقع أننى كنت أجدد أوراق إقامتى كل عام. أدفع الرشوة وأحصل على الإيصال. فقد كان المحاسبون فى مكتبى يريدون توثيق المصروفات وكان المسئول الذى أدفع له الرشوة يوفرها لى». ولا عجب فى تلك المقولة التى انتشرت إبان حكم سوهارتو وفحواها: إذا سرق منك جارك عنزتك فلا تأخذه إلى المحكمة بأى حال من الأحوال، لأنه عندما تنتهى من رشوة رجال الشرطة والقضاة ستجد أنك فقدت بقرتك أيضاً.

الابتزاز البيروقراطى هو عندما يعتقد المسئولون وواضعو القوانين المسئولون عن الإشراف على تنفيذ القوانين أن تلك القوانين لا تسرى عليهم. حكى لى مرة نايان تشاندا المحرر بصحيفة *فار إيسترن إيكونوميك ريفيو* تجربة مر بها أثناء زيارته للصين: «كنت فى بيجنج (بكين) وكنا نسير على الطريق الدائرى الثانى ومعى مترجم من وزارة الخارجية وسائقه الرسمى من الوزارة ومساعد مكتب صحيفتنا فى الصين. وفى أثناء سيرنا فى الطريق السريع قام سائق وزارة الخارجية بحركة التفاف مفاجئة ومضى مباشرة

إلى مدخل أحد المطالع إلى الطريق السريع وهو يرفع نفير السيارة بشراسة. كانت السيارات تأخذ طريقها صاعدة المطلع إلى الطريق السريع ونحن نميل تجاهها. أصابنى الذهول والفزع. قلت للمترجم: 'ما الذى يفعله هذا السا ئق!!! ' أجابنى بأن السائق لاحظ وجود ازدحام شديد فى حركة المرور أمامنا فقرر الالتفاف حولها والخروج من مدخل المطلع. أغلقت عينى، وقبعت خلف المقعد وأنا أدعو الله الخروج سالماً من هذا المأزق. وخرجت سالماً. غير أن الفكرة جاءتنى فيما بعد: ماذا عن الأعمال الخاصة التى ستدخل إلى الصين؟ إن الصينيين يوقعون معهم على الصفقة، ويحصلون منهم على التكنولوجيا ثم بعد ذلك يغيرون القوانين ويقولون لهم عودوا إلى بلادكم. فهل يعودون سالمين؟

كلا عندما يكون واضعو القوانين فى الصين من المرتشين. قال لى رئيس فرع أكبر البنوك الكندية فى الصين فى عام 1997 إن البنك نقل مرة بضعة آلاف من الدولارات من فرعه فى هونج كونج إلى فرعه فى شنغهاى، واستغرقت عملية النقل ثمانية عشر يوماً. قال لى هذا المصرفى مرة ونحن نتناول طعام الغداء: أظن أننا نعرف ما حدث ، لقد أخذ أحدهم فى البنك المركزى النقود، وضارب بها فى بورصة شنغهاى لمدة سبعة عشر يوماً ثم أعادها مرة أخرى فى اليوم الثامن عشر، حين ظهرت فى حساباتنا» .

الابتزاز البيروقراطى هو مليارات الدولارات التى أُخذت بطريق الفساد فى برامج الخصخصة فى أنحاء أوروبا الشرقية وروسيا، حيث نجحت القلة من الصفوة، الذين يتعاونون دائماً تعاوناً وثيقاً مع المافيا المحلية والمسئولين الحكوميين، فى السيطرة على المصانع والموارد الطبيعية التى كانت مملوكة من قبل للدولة بأسعار أقل من معدلات السوق، وجعلتهم بين عشية وضحاها من أصحاب المليارات. وقد حلقت أسعار العقارات من باريس إلى تل أبيب إلى لندن بسبب هؤلاء المستغلين الروس وغيرهم من

المتمرسين فى نشل الأموال الذين خطفوا أصول هذه الدولة وخرجوا بها بمعدلات أسعار مذهلة. أمريكا أيضاً، عندما كانت سوقاً ناهضة، كان لها باروناتها من اللصوص، تماماً مثلما يوجد الآن فى روسيا بارونات لصوص. غير أن بارونات اللصوص الأمريكيين استثمروا نقودهم فى البورصة الأمريكية وفى شراء العقارات الأمريكية، أما الآن، وبفضل العولمة وحرية تحرك رؤوس الأموال، استثمر بارونات اللصوص الروس أموالهم أيضاً فى البورصة والعقارات الأمريكية، وأفقروا بلادهم.

بيد أنه يحدث أحياناً ألا يقتصر الابتزاز البيروقراطى على مجرد أن تمزق الصفوة الغنية المستغلة بلادهم، بل وأيضاً الناس البسطاء فى محاولاتهم للبقاء فى دولة لم يعد بها شبكة للأمان الاجتماعى. كنت مرة فى مطار جاكارتا لتغيير الطائرة وكان على أن أتوجه من صالة الرحلات المحلية إلى صالة الرحلات الدولية. خرجت نحو الممرات ومعى حقائبى وانتظرت فى طابور خلف علامة مكتوب عليها: «الانتقال بدون مقابل بين صالات المطار». وعندما جاءت سيارة المطار، وضعت فيها حقائبى وكنت الراكب الوحيد فيها. وعندما كنت أمر إلى جانب السائق لأهمّ بالنزول عند الصالة التالية، أوقفنى السائق قائلاً، «يا سيد» وأشار إلى لافتة بدائية ثبتها فوق مقعده مكتوب عليها بالحبر الأحمر إن التوصيلة تتكلف 4,900 روبية (نحو دولارين فى ذلك الوقت)، هززت كتفى مستغرباً وأعطيته النقود.

الابتزاز البيروقراطى كان يمضى مع جون بيرنز رئيس مكتب *النيويورك تايمز* فى نيودلهى، فى صيف عام 1998، لزيارة البرلمان الهندى، وهو المكان الذى يصدر القوانين الهندية. لاحظ بيرنز أثناء انتظارنا فى الردهة للسماح لنا بالدخول، كتاباً معروضاً للبيع فى محل بيع الكتب الملحق بالبرلمان وعنوانه *شخصيات البرلمان الهندى* يحتوى على السيرة الذاتية لكل أعضاء البرلمان وصور لهم. فقرر بيرنز شراء نسخة من هذا الكتاب. سأل الموظف الواقف خلف الحامل الذى تعرض عليه الكتب: «إلى من

أذهب لشراء كتاب؟» رد الموظف قائلاً: «هنا يا سيد، 700 روبية». ثم انصرف الرجل لإحضار نسخة من الكتاب. وحين عاد طلب منه بيرنز إيصالاً بثمن الكتاب. قال الرجل «نحن نغلق المحل فى فترة الظهيرة، ولذلك فإن هذا سوف يكون خارج الأوقات الرسمية للبيع ـ بمعنى أنه لن يكون هناك إيصال. وبعدها سلم جون الكتاب ووضع النقود فى جيبه هو. لقد وجدت فى ذلك شيئاً من الطرافة ـ أن يكون عليك رشوة أحدهم فى بهو المجلس التشريعى الهندى للحصول على كتاب عن المشرعين الهنود.

وأظن أن ذلك يفسر ما نشرته صحيفة *تايمز* الهندية فى 16 ديسمبر 1998، عن إلغاء عملية بحث بدأ قبل ثمانية عشر شهراً فى ولاية البنجاب الهندية المثقلة بالفساد. وكان البحث يدور عن أى مسئول يستحق الحصول على مكافأة قدرها 100 ألف روبية (2,380 دولار) لأنه يقدم خدمة حكومية دون الحصول على رشوة فى ولاية يتطلب قضاء أى مصلحة فيها، بدءاً من عدادات الكهرباء إلى الالتحاق بالمدارس الحكومية، دفع رشوة لشخص ما. ولكن لم يعثر على أثر لمسئول يستحق هذه المكافأة. وذكرت صحيفة *نيودلهى* أن البحث، بدلاً من أن يؤدى إلى العثور على من يستحق المكافأة، أفرز أدلة قد تستخدم لتوجيه الاتهامات بالفساد لثلاثمائة مسئول.

ما علاقة كل هذا بالعولمة؟ سوف أحاول الإجابة عن طريق استخدام بعض التشبيهات البسيطة من عالم الكمبيوتر. فأنا أود أن أشبه الدول بثلاثة أجزاء فى الكمبيوتر. أولاً، هناك الآلة ذاتها، أى جهاز الكمبيوتر (الهاردوير). وتلك هى المحارة الأساسية التى تحيط باقتصادك. وقد كان لديك طوال فترة نظام الحرب الباردة ثلاثة أنواع من أجهزة الكمبيوتر فى العالم ـ جهاز كمبيوتر السوق الحرة، وجهاز الكمبيوتر الشيوعى، والجهاز المهجن الذى يجمع بين صفات الاثنين.

والجزء الثانى هو «نظام التشغيل» لجهاز الكمبيوتر عندك. وأنا أشبه ذلك بالخطوط العريضة فى السياسات الاقتصادية الكلية العريضة لأى دولة. ففى الدول

الشيوعية كان نظام التشغيل الاقتصادى الأساسى هو التخطيط المركزى. ولم يكن هناك سوق حرة. وكانت الحكومة تقرر طريقة تخصيص رؤوس الأموال. وأنا أطلق على نظام التشغيل الاقتصادى الشيوعى هذا نظام تشغيل رأس المال صفر (DOScapital 0.0) .

وكانت نظم التشغيل فى الدول المهجنة عبارة عن تركيبات مختلفة من الاشتراكية، والأسواق الحرة، والاقتصاد الذى توجهه الدولة، والرأسمالية المتهاونة، التى يرتبط فيها البيروقراطيون الحكوميون والأعمال الخاصة والبنوك جميعاً بعضهم ببعض. وأنا أطلق على ذلك نظام تشغيل رأس المال DOScapital 1.0 to 4.0 أى نظام تشغيل رأس المال من 1.0 إلى 4.0، حسب درجة تدخل الدولة وتركيب الاقتصاد. المجر، على سبيل المثال، نظام تشغيل رأس المال 1.0 ، والصين نظام تشغيل رأس المال 1.0 فى المناطق الداخلية و4.0 فى شنغهاى، وتايلاند نظام تشغيل رأس المال 3.0، وإندونيسيا نظام تشغيل رأس المال 3.0 وكوريا نظام تشغيل رأس المال 4.0 .

وفى النهاية تأتى النظم الرأسمالية الصناعية الكبرى. بعض هذه النظم لديها نظم تشغيل قائمة على أساس حرية الأسواق ومع ذلك يوجد بها جزء لا بأس به من تدخل الدولة فى توفير الرعاية الاجتماعية. تضم هذه المجموعة كلا من فرنسا وألمانيا واليابان، وأنا أطلق على ما بها من النظم نظم تشغيل رأس المال 5.0. بيد أن الآخرين فى هذه المجموعة مثل الولايات المتحدة، وهونج كونج، وتايوان، والمملكة المتحدة، قد حرروا اقتصاداتهم ووضعوا أنفسهم تماماً داخل قميص القيد الذهبى. وهذه الدول لديها نظام تشغيل رأس المال 6.0 .

بالإضافة إلى نوع جهاز الكمبيوتر أو الجزء الصلب الذى يحتوى فى داخله الاقتصاد وإلى نظام التشغيل الأساسى، يوجد أيضاً «البرمجيات» التى يحتاجها للاستفادة إلى أقصى حد من كلا الجزأين. البرمجيات، بالنسبة لى، هى كل الأشياء

التى تندرج تحت فئة حكم القانون. البرمجيات مقياس جودة النظم القانونية والتنظيمية فى دولة ما، ودرجة فهم المسئولين والبيروقراطيين والمواطنين فى هذه الدولة لقوانينها، واحتضانها ومعرفة كيفية تطبيقها بنجاح. والبرمجيات الجيدة تشتمل على القوانين المصرفية، والقوانين التجارية، وقوانين الإفلاس، وقوانين العقود، ومجموعة القوانين الأساسية لسلوك الأعمال الخاصة، والبنك المركزى الذى يعمل باستقلالية فعلية، وحقوق الملكية التى تشجع على المجازفة، وعمليات مراجعة القوانين، ومعايير المحاسبة الدولية، والمحاكم التجارية، ووكالات الإشراف التنظيمية التى يساندها نظام قضائى عادل، والقوانين المناهضة لتعارض المصالح والعمليات التى ينغمس فيها المطلعون على بواطن الأمور من المسئولين الحكوميين، وكذلك المسئولين والمواطنين المستعدين لتنفيذ هذه القوانين على نحو ثابت إلى حد ما.

فى الحرب الباردة، كان الصراع الأكبر يدور حول من الذى سيسيطر جهاز الكمبيوتر لديه على العالم. ولم يكن السوفيت والأمريكيون يهتمون كثيراً بمدى كفاءة أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهما فى العمل داخل أى دولة حليفة معينة. بل كانوا يريدون فقط التأكد من أن الدول الأخرى تستخدم ماركتهم، وعليها ملصقاتهم. حقاً، لقد كانت أى دولة تستطيع المضى فى طريقها لفترة طويلة فى ظل نظام تشغيل بائس فى داخلها وبرمجيات فاسدة، إذ كان السوفيت والأمريكيون متلهفين لضمها إلى فريقهم إلى درجة أنهم قد يقدمون الدعم لها أو يعرضون الإصلاح بلا مقابل – طالما ظلت هذه الدولة ملتصقة إلى ماركة الدولة العظمى. لقد كانت كل من الدولتين العظميين تعيش فى خوف من «نظرية الدومينو» التى تنص على أنه إذا غيرت دولة مهمة الماركة فسوف تحذو حذوها كل الدول المجاورة.

لقد انتهى هذا الصراع بانهيار نظام الحرب الباردة. أصبحت فجأة كل النماذج الشيوعية والاشتراكية وأيضاً المهجنة موصومة. وفجأة وجدنا أنفسنا وسط لحظة مدهشة

فى تاريخ البشرية: للمرة الأولى أصبح لكل دولة تقريباً فى العالم، جهاز الكمبيوتر نفسه تقريباً ـ رأسمالية السوق الحرة. وبمجرد أن حدث ذلك تغيرت اللعبة بأكملها. ولم يعد يتعين على الدول أن تختار لها جهاز كمبيوتر، وما عليها إلا أن تصنع الأفضل من الجهاز الذى يبدو أنه سينجح ـ أى رأسمالية السوق الحرة.

غير أن هناك مقولة فى عالم تكنولوجيا الكمبيوتر :«إن جهاز الكمبيوتر يسبق دائماً البرمجيات ونظم التشغيل». أى يظل المهندسون يخترعون شذرات الكمبيوتر أسرع فأسرع، وفيما بعد يأتى نظام التشغيل والبرمجيات الأكثر تطوراً للحصول بحق على ميزة هذا الجهاز الجديد لاستخراج أفضل ما فيه. وينطبق هذا القول أيضاً على عالم العولمة. فما شهده العالم منذ انهيار الشيوعية والاشتراكية فى روسيا وأوروبا الشرقية والعالم الثالث ليس إلا تبنى عدد كبير من الدول لذلك الجهاز الأساسى من الأسواق الحرة، وكذلك توصيل أجهزتهم بالتيار عالى الڤولت للقطيع الإلكترونى، ولكن غالباً بدون توصيل نظام التشغيل أو البرمجيات أو المؤسسات الأخرى اللازمة للإدارة الفعالة والتخصيص المنطقى لأوجه تداول رأس المال والطاقة اللذين يمكنهما التدفق داخل الدول وخارجها.

وهذا، الذى سوف نكشفه، يمثل إحدى المشكلات الرئيسية فى التحول من نظام الحرب الباردة إلى نظام العولمة : مشكلة «العولمة الفجة أو غير الناضجة». وأنا أكرر هنا ما سبق لى قوله : إنك لا تستطيع الازدهار اليوم بدون الالتحام بالقطيع الإلكترونى وأسواق السوبر ماركت، كما لا تستطيع الاستمرار فى الحياة اليوم بدون أن يكون لديك نظام تشغيل البرمجيات التى سوف تتيح لك استخراج أفضل ما فيها وأن تقدم لك الحماية من أسوأ تجاوزاتها حين تلجأ إلى اندفاعات الفرار المذعور.

لقد استغرق العالم السنوات العشر الأولى من حقبة العولمة الجديدة لكى يتعلم هذا الدرس. وكان من المحتم أنه فى حين تحرك الجميع نحو الماركة نفسها من جهاز

الكمبيوتر ـ وهى الأسواق الحرة ـ إلا أن هناك أوجه من الفتور أو التباطؤ فى الطريقة التى تتبعها الدول المتقدمة المختلفة فى نظم التشغيل والبرمجيات بها لكى تلحق بها. نعم، من السهل أن تشترى جهاز كمبيوتر ولا سيما عندما تكون هناك ماركة واحدة. إذ إن أى غبى يمكنه أن يذهب إلى مدينة الكمبيوتر ويلتقط جهازاً. ولقد فعلت ذلك كثير من الدول فى أثناء التحول من نظام الحرب الباردة إلى نظام العولمة، بدون أن تفكر فى أن يكون لديها نظام التشغيل والبرمجيات التى تدير الكمبيوتر بفاعلية. ولم تقل هذه الدول سوى «نعم، إن الأمر يبدو سهلاً. وما علىّ إلا توصيل جهازى الممتاز بالقطيع الإلكترونى هنا تماماً .....».

غير أن الأمر فى الحقيقة أكثر صعوبة مما كان يبدو. فمن السهل أن تعلن عن السوق الحرة فى بلادك. أما الصعب فهو أن تضع الأساس للتنفيذ العادل للقوانين واللوائح التجارية العادلة، إلى جانب المحاكم التى تحمى الناس من الرأسمالية التى تحررت من الأغلال. من السهل أن تفتح بورصة أوراق مالية. وحتى منغوليا أصبحت لها اليوم بورصة للأوراق المالية. غير أنه يصعب كثيراً إنشاء هيئة للأوراق المالية والبورصة مثل الموجودة فى أمريكا وتستطيع السيطرة على المطلعين على بواطن الأمور. فمن السهل إرخاء القيود فجأة للصحافة والسماح بالتدفق الحر للمعلومات الاقتصادية. ولكن يصعب كثيراً بناء وحماية صحافة حرة مستقلة حقيقة تستطيع أن تكشف الفساد داخل الحكومة وأن تميط اللثام عن الشركات المخادعة التى تغش حملة الأسهم.

فى نظام الحرب الباردة كان التقسيم الأكبر فى العالم يتمثل فى الاقتصادين الشيوعى والرأسمالى، مع وجود بعض الأشكال المهجنة التى تقف فيما بينهما. والآن وقد أصبح لدى الجميع تقريباً أجهزة الكمبيوتر نفسها، فإن التقسيم الأكبر فى العالم سوف يكون على نحو متزايد فيما بين ديموقراطيات السوق الحرة وبيروقراطيات السوق

الحرة المبتزة. وسوف تتحرك تلك الدول التى تستطيع تطوير نظم تشغيلها وبرمجياتها لتتلائم مع الأسواق الحرة تجاه ديموقراطيات السوق الحرة. أما الدول التى سيتعذر عليها أو ستكون غير راغبة فى تطوير البرمجيات ونظم التشغيل لديها فإنها سوف تتحرك فى اتجاه بيروقراطيات السوق الحرة المبتزة، التى يحتلها بارونات اللصوص والعناصر الإجرامية، وليس بين هؤلاء من يهتم بحكم القانون الحقيقى.

وداعاً عصر الشيوعيين مقابل الرأسماليين. مرحباً بديموقراطيات السوق الحرة مقابل بيروقراطيات السوق الحرة المبتزة.

ولما كان معظم الناس يعرفون كيف تبدو أفضل ديموقراطيات السوق الحرة فدعونى أصور لكم كيف تبدو أسوأ بيروقراطيات السوق الحرة المبتزة. وبعدها سوف يسهل عليكم التعرف على موقع أى دولة فى النطاق الطيفى بين الاثنتين.

كان أنصع مثال على بيروقراطية السوق الحرة المبتزة شاهدته فى حياتى يتمثل فى ألبانيا أثناء التسعينيات. لقد ظلت ألبانيا أكثر الدول الشيوعية عزلة طوال خمسين عاماً، حيث تبنت الموقف المؤيد للصين أثناء الحرب الباردة، أى موقف ماو تسى تونج. وفى أعقاب انهيار سور برلين انهار أيضاً النظام الشيوعى فى ألبانيا فى عام 1991. وأجريت انتخابات بدائية فيها، ونصبت حكومة شبه ديموقراطية فى تيرانا. وظن الألبان أنه أصبح لديهم أخيراً ما لدى الآخرين جميعاً: جهاز كمبيوتر السوق الحرة. والمؤسف، أن ذلك هو كل ما استطاعوا الحصول عليه. ألبانيا جميعها أصبحت جهاز كمبيوتر، ولكن بدون برمجيات أو نظام تشغيل.

خلال زيارتى للعاصمة الألبانية تيرانا فى عام 1998 وصف لى فاتوس لوبونيا، الكاتب الألبانى ورئيس تحرير مجلة *إندهور* الأدبية الألبانية البالغ من العمر سبعة وأربعين عاماً، الحياة فى ظل بيروقراطية الابتزاز الألبانية. قال: «بعد انتهاء الشيوعية

أصبحنا متساويين تماماً هنا. أصبحنا جميعاً فى مستوى الصفر. قليل من الناس لديهم ممتلكات أو اتصالات. لذلك برز بعد ذلك نظام هرمى. فقد اعتبر الناس السياسة نوعاً من العمل الخاص أساساً ؛ لأن المرء عندما يكون سياسياً يستطيع أن يفتح أو يغلق الأبواب. تستطيع أن تمنح أو تمنع التوقيعات. واعتبرت السوق الحرة أنها حرة فى أن تفعل أى شئ. ومن ثم بدأ أكثر الناس جرأة فى القيام بكل أشكال الأعمال، واكتشف المجرمون أنهم يحتاجون السياسيين لأمر ما، واكتشف السياسيون أنهم يحتاجون للمال حتى يظلوا فى السلطة. وكان الناس يفتقرون إلى التجارب السابقة. وكانوا جهلة [فى أمور الحكم]. لم يدركوا أنه بدون البرمجيات ستكون ألبانيا غابة، ولذلك شعر الناس بالمعاناة، واختطفت العصابات الكثيرين منهم أو غادر الكثيرون منهم البلاد. [وسرعان ما أدرك الناس أن] ألبانيا لا تستطيع التنافس فى السوق الحرة إلا باقتصاد غير قانونى. ومن ثم فقد أنشأنا هذه البورجوازية الإجرامية. إنهم لا يدفعون ضرائب. وهم لا يشعرون بالمسئولية تجاه الأحوال الاجتماعية للشعب أو تجاه البنية الأساسية. إن كل ما يفعلونه هو الأخذ والأخذ. وإذا تعذر عليك التنافس فى مجال شذرات الكمبيوتر الدقيقة فسوف تتنافس فى مجال المافيا. أما فيما يتعلق ببناء ديموقراطية السوق الحرة فإننا عند نقطة الصفر. كانت السنوات الخمس الأولى مجرد تحول عن الشيوعية. وبدلاً من بناء اقتصاد للسوق الحرة يكافئ المبادرة والمخاطرة، خلقنا اقتصاداً إجرامياً يرتبط بخطط هرمية. كان الناس يضعون أموالهم فى هذه الأهرامات. وبدلاً من استثمارها كانوا يحتسون قهوتهم انتظاراً للمال يأتى إليهم، وهو ما كان يعد به أصحاب الأهرامات. وذكرنى ذلك بالطريقة التى كنا ننتظر بها المساعدات تأتينا من الصين، ونعيش على ذلك [إبان الحرب الباردة]. وأيا كانت صفته، فهو لم يكن اقتصاداً حقيقياً».

حقاً، كان ما حدث فى ألبانيا هو أنه بدلاً من قيام نظام مصرفى سليم، أجازت الحكومة خطط بونزى، بل وعززتها بدرجة ما ـ وهذه الخطط من أقدم أشكال الغش. وكانت خطط بونزى تلك راسخة فى ألبانيا إلى درجة أن واحدة من أكثرها وقاحة قامت برعاية فريق إيطالى لسباق السيارات، كما لو كان ماستر كارد دولية. إذ جاء منظم لخطة بونزى نموذجية إلى الناس وقال لهم إنهم إذا أودعوا مدخراتهم فى «الصندوق» فسوف يحصلون على أرباح بنسبة 20 و30 بل وحتى50 فى المائة على أموالهم فى غضون ستة شهور. ونظراً لأن الصناديق بونزى لم تكن تنفق الأموال فى استثمارات حقيقية أو فى القليل منها فقط بما يجعلها تعطى مثل هذا العائد المرتفع فقد كانت طريقتها فى دفع هذه الفائدة المرتفعة هى استدراج مستثمرين جدد بصفة مستمرة حتى يدفعوا من أموالهم للمستثمرين القدامى ـ فى حين يقتطعون دائماً جزءاً من هذه الأموال لمنحها لمديرى الصندوق. ويمضى الحال على ما يرام إلى أن يتوقف مجيء مستثمرين جدد.

وضح لى كارلوس إلبيرت رئيس مكتب البنك الدولى فى تيرانا الأمور قائلاً: «بدأت خطط البونزى بمحاولات لجمع أموال لتمويل شراء البنزين الذى يمكن تهريبه بأسعار شديدة الارتفاع إلى دولتى مونتنيجرو (الجبل الأسود) وصربيا المجاورتين اللتين فرضت عليهما عقوبات دولية إبان الحرب فى البلقان. ولكن بعد رفع العقوبات عن صربيا لم يكن هناك نشاط حقيقى للأعمال الخاصة وراء خطط البونزى، ولذلك فقد اقتصرت على مجرد جلب أموال جديدة لتمويل الأموال القديمة. وعندما أصبحت حاجة الأشخاص، الذين يديرون هذه العمليات، ملحة إلى السيولة عرضوا أرباحاً بنسبة 50 فى المائة على الأموال التى يحصلون عليها. وأصبح من الصعب علىّ أن أقنع حتى الألبان العاملين لدىّ فى مكتب البنك الدولى فى ألبانيا بأن خطط البونزى هذه مآلها إلى الإخفاق. وكان هؤلاء العاملون يومئون إلىّ برؤوسهم لدى سماع ذلك ثم

يضعون مزيداً من الأموال فى خطط البونزى تلك. لقد كانت شديدة الإغراء، وكان الجميع يفعلون ذلك. كانت بمثابة الحمى. كان الناس يبيعون منازلهم ويضعون أموالهم فى خطط البونزى ثم بعد شهرين أو ثلاثة أشهر يشترون المنزل القديم وآخر جديداً. لقد حذر صندوق النقد الدولى والبنك المركزى الحكومة الألبانية: 'إن الأموال لا تنمو فوق الشجر،' ولكن الحكومة رفضت التدخل»

كان ذلك يرجع من جهة إلى أن الحكومة الألبانية لم يكن لديها من العاملين بها من لديهم معرفة أفضل، ومن جهة أخرى لأن الكثيرين من المسئولين فيها ذاتهم أصيبوا بحمى البونزى. يقول إلبيرت : «كنت إذا ذهبت إلى مقر إقامة أحد السفراء بمناسبة اليوم الوطنى لبلاده كنت أرى أحد أصحاب خطط البونزى هذه. فقد كانوا يتمتعون بالترحيب التام والشرعية، وهذا ما جذب إليهم الكثيرين من الناس البسطاء» .

ولكن، وفى النهاية، انهارت صناديق الادخار الهرمية الألبانية فى عام 1997 ، كما يحدث دائماً لمثل هذه الأشياء، مما أدى إلى انهيار تام للقانون والنظام، حيث قام الألبان فى ثورة غضبهم بنهب بلادهم فى محاولة يائسة لاستعادة أموالهم. وكان على إلبيرت وغيره من الدبلوماسيين الأجانب مغادرة ألبانيا طلباً للسلامة. وتحركوا فى قافلة نظمها البريطانيون من تيرانا إلى ميناء دورئيس الألبانى. وعندما وصلوا إليه لم تستطع طائرة الهليكوبتر، التى كان من المفترض أن تقلهم، الهبوط بسبب طلقات الرصاص الكثيرة المنطلقة هنا وهناك. ولذلك تحركت القافلة إلى منطقة أخرى فى الميناء يسيطر عليها الإيطاليون. وكان الدبلوماسيون جميعاً قد وصلوا إلى دورئيس فى سياراتهم الرسمية التى يقودها سائقوهم الرسميون، وكان السائقون جميعاً ينتظرون بسياراتهم فى الميناء، انتظاراً للعودة مرة أخرى إلى تيرانا. ولكن الفوضى أصبحت لها اليد العليا، وأطبقت على الميناء مجموعة من اللصوص الألبان شبه المخمورين وبدأوا فى سرقة السيارات جميعها. يقول إلبيرت إن أصعب لحظة جاءت عندما ظهر أحد اللصوص

الألبان، وأخرج «بندقية كبيرة جداً» وطلب مفاتيح سيارة أحد المغادرين، ثم أسرع بها هارباً، وكل ذلك فى أقل من دقيقة. ولكن بعد مرور عشر دقائق عاد اللص، وطلب كل وثائق التسجيل الرسمية للسيارة التى سرقها من توه. لقد كان الأمر وكأن اللص لديه فكرة غامضة بأنه فيما لو حصلت ألبانيا فى يوم من الأيام على بعض البرمجيات فقد يحتاج إلى وثائق ملكية السيارة.

ويمضى إلبيرت قائلاً: «لقد كان شديد الأدب؛ فبعد أن انتهى من عملية السرقة أراد فقط أن يجعل هذه العملية رسمية».

تعتبر قصة الألبان فى التسعينيات مثالاً صارخاً يثبت حقيقة بسيطة: لقد أخطأ تماماً هؤلاء الناس الذين خشوا أو تنبأوا، بأن الدول الأمم قد تذوى أو تتلاشى أهميتها بسبب العولمة وتزايد انعدام أهمية الحدود يوماً بعد يوم. بل الواقع أن ما قالوه كان كلاماً فارغاً، لأنه بسبب العولمة والانفتاح المتزايد للحدود أصبحت نوعية دولتك ذات أهمية أكبر، وليس أقل. ذلك أن نوعية دولتك تعنى حقيقة نوعية البرمجيات ونظام التشغيل الذى يجب أن تتعامل بهما مع القطيع الإلكترونى. إن قدرة اقتصاد ما على الصمود أمام تقلبات القطيع التى لا مفر منها تتوقف إلى حد بعيد على نوعية نظامه القانونى ونظامه المالى والإدارة الاقتصادية ـ وكلها عناصر ما زالت تسيطر عليها الحكومات والبيروقراطيون. لقد تمكنت شيلى، وتايوان، وهونج كونج وسنغافورة جميعاً من الإفلات من آثار الأزمة الاقتصادية فى التسعينيات لأنها كانت دولاً ذات نوعية أفضل تدير برمجيات ونظم تشغيل ذات نوعية جيدة.

قال لى رئيس الوزراء التايلاندى تشوان ليكپاى فى أوائل عام 1998، بعد أن سُحقت بلاده فى الأزمة الاقتصادية الآسيوية: «إذا كنت تريد أن تكون جزءاً من هذه السوق العالمية فمن الأفضل لك أن تكون قادراً على الدفاع عن نفسك من هذه

السـوق .... ومن الدروس التى تعلمناها من هذه الأزمـة أن الكثيـر من هيـاكلنا ومؤسساتنا لم تكن مهيأة لهذه الحقبة الجديدة. والآن أصبح ينبغى علينا أن نكيف أنفسنا بحيث نفى بالمعايير الدولية. إن جميع أفراد المجتمع يتوقعون ذلك. ويتطلعون إلى حكومة أفضل وحكومة تتمتع بالشفافية».

بيد أنه إذا كانت أهمية الدولة أكبر الآن، وليست أقل، فإن الذى تغيّر هو ما الذى نعنيه بالدولة. فى الحرب الباردة، كان حجم الدولة هو المهم. فقد كنت بحاجة إلى دولة كبيرة لمحاربة الشيوعيين، والمحافظة على الأسوار التى تحيط بها دولتك، وأن تبقى على نظام يوفر الرفاهية بسخاء لتستميل به عمالك حتى لا يذهبوا للشيوعيين. أما فى حقبة العولمة فإن نوعية الدولة هى التى تهم. أنت بحاجة إلى دولة أصغر؛ لأنك تريد أن تجعل السوق الحرة هى التى تقوم بعملية التخصيص لرأس المال، وليست الحكومة المنتفخة بطيئة الحركة، وكذلك بحاجة إلى دولة أفضل، دولة أذكى، ودولة أسرع، يكون البيروقراطيون فيها قادرين على تنظيم السوق الحرة بدون خنقها أو الوصول بها إلى حد تتعذر معه السيطرة. إن المعضلة أمام الحكومات اليوم هى أن تعمل على النهوض بنوعية دولهم فى حين تعمل على تصغير حجمها.

لقد أصبحت القضية الكبرى، بالنسبة لكثير من الاقتصادات الشيوعية والمهجنة السابقة التى كانت تسيطر عليها الدولة، هى هل تستطيع عندما تبدأ فى خفض حجم حكوماتها (بتحرير صناعاتها المملوكة للدولة وإزالة الضوابط عليها وخصخصتها) النهوض أيضاً بنوعية حكوماتها. ذلك أن حكومة أقل بدون حكومة أفضل شىء خطير حقاً. وإذا كانت سوقك الحرة كلها طرقاً سريعة وبدون إشارات ضوئية فإنك بذلك تغذى الفوضى. وهذا هو ما أدت إليه العولمة غير الناضجة فى بلدان مثل روسيا وألبانيا. لقد التحمت روسيا بالقطيع الإلكترونى بدون وجود نظام تشغيل تقريباً وبدون برمجيات. وكانت النتيجة أن استغل الناس فى روسيا مميزات السوق الحرة ـ حيث

حصلوا على الاستثمارات الأجنبية، وأصدروا الأسهم والسندات وحصلوا على قروض دولية ـ بدون أن يكون عندهم بُعد النظر الكافى أو النظام الضرائبى الذى يُولد الدخول التى يسدد منها لحاملى السندات. وفى النهاية، أصبح الوضع أشبه بخطط البونزى الألبانية ولكن بأحجام أكبر. وعندما أدرك القطيع فى النهاية أن روسيا ليست سوى جهاز كمبيوتر للسوق الحرة بدون نظام تشغيل أو برمجيات بداخله ثار القطيع وعمد إلى صهر الأسلاك التى يتشكل منها الاقتصاد الروسى.

كان ما حدث فى جنوب شرقى آسيا شكلاً آخر من أشكال العولمة غير الناضجة. إن تايلاند، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، وإندونيسيا دول تختلف عن روسيا. فلديها أجهزة كمبيوتر بدائية للسوق الحرة طوال الوقت. بل كانت لديها أصناف مبكرة من نظم التشغيل ـ نظام تشغيل رأس المال بدءاً من 3.0 إلى 4.0 . هذه الأصناف المبكرة من نظم تشغيل رأس المال كانت لا بأس بها فى التحرك من مستوى 500 دولار لدخل الفرد السنوى إلى مستوى 5,000 دولار. لأنه، وكما نعرف جميعاً، عندما تحصل للمرة الأولى على جهاز كمبيوتر، فإن أى نظام تشغيل سوف يفى بالغرض، وسوف يجعلك دائماً أكثر إنتاجية مما كنت ولديك آلة كاتبة. ولكن هذه الأصناف المبكرة من نظم تشغيل رأس المال كانت بطيئة نسبياً ومهيئة للرأسمالية المتهاونة. ففى إندونيسيا، على سبيل المثال، كانت وزارة المالية تسيطر على إدارة البنوك المملوكة للدولة.

كتب شيرايشى تاكاشى خبير جامعة كيوتو فى الشئون المالية لجنوب شرقى آسيا يقول: «عندما كان السياسيون أو أعضاء عائلة الرئيس أو المسئولون فى وزارة المالية يأتون إلى هذه البنوك ،كان المسئولون فيها يشعرون بأنهم مضطرون لتقديم قروض حتى لمشاريع كانوا يرون أنها لن تكون مربحة، وعندما أصبح سداد القروض أمراً مشكوكاً فيه، فقد أخفوا هذه المشكلات. كذلك تراكمت الديون المعدومة على بنوك

القطاع الخاص. وكانت وظيفتها خدمة جماعات الأعمال الخاصة التى أنشأت هذه البنوك، وعندما واجهت المشاكل أحد أعضاء هذه الجماعات، كانت البنوك تموله بقروض إضافية من أموال جاءت من مصادر أجنبية بمعدلات فائدة مرتفعة».

عندما استفحل دور القطيع الإلكترونى فى التسعينيات، وزادت قوته من شذرة الكمبيوتر 286 إلى بينتيوم II ، قدم لدول جنوب شرقى آسيا هذه المزيد والمزيد من الأموال. وبدأت البنوك المحلية، التى لا تأخذ إلا بالقليل من الضوابط، الإفراط فى شراء الدولارات، وتحويلها إلى العملات المحلية بسعر محدد، وبدون حمايتها ضد الخسائر المالية على أى صورة، ثم إقراض هذه الأموال للمقربين منها لاستثمارها فى عدد متزايد من مشاريع غير منتجة ـ بدءاً من إنشاء عدد مُبالغ فيه من ملاعب الجولف إلى أعلى أبراج إدارية فى العالم إلى التوسعات المفرطة فى الغرور فى إنشاء الشركات متعددة النشاطات فى كوريا الجنوبية. وكانت أمم جنوب شرقى آسيا بحاجة إلى تجديد نظام تشغيل رأس المال لديها من 3.0 إلى 4.0 ثم تتحرك لتقترب من نظام تشغيل رأس المال 6.0. كانت بحاجة إلى نظم تشغيل أكثر ليبرالية تستطيع أن تقلص من دور الحكومات، وأن تترك للسوق حرية أكبر فى تخصيص الموارد لأكثر الاستخدامات إنتاجية، وتشجيع المزيد من التنافس الداخلى واقتلاع الخاسرين من خلال تفليسات فعالة. وكانت بحاجة إلى مزيد من البرمجيات المتقدمة التى من شأنها النهوض بنوعية التوجيه، وتنظيم اقتصاد أسرع وأكثر انفتاحاً، وفرض النظام على مديرى الشركات، وفتحها أمام تدقيق حملة الأسهم، وأن تكون من القوة والمرونة بحيث تستطيع الصمود أمام أى سحب مفاجئ على نطاق واسع للاستثمار الأجنبى من جانب القطيع.

والمؤسف، أن دول جنوب شرقى آسيا توقفت عند نظام تشغيل رأس المال 3.0. غلطة كبرى. قد يكون نظام تشغيل رأس المال 3.0 لا بأس به فى الانتقال من500 دولار إلى 5,000 دولار فى دخل الفرد سنوياً، عندما يتحرك القطيع بسرعة شذرة

الكمبيوتر 286 . ولكنك عندما تريد أن تتحرك من 5,000 دولار لدخل الفرد سنوياً إلى 15,000 دولار، فى حين يتحرك القطيع بسرعة من شذرة الكمبيوتر 286 إلى بينتيوم II ، وأنت ما زلت تجلس هناك مستخدماً نظام تشغيل رأس المال 3.0 فالأرجح أن يتجمد جهاز الكمبيوتر عندك. هل رأيت مرة ما يحدث عندما تستخدم النسخة القديمة البطيئة من نظام التشغيل دوس (DOS) وبرمجيات ويندوز فى جهاز كمبيوتر بينتيوم الجديد؟ إن ما يحدث هو أنك تتلقى رسائل على شاشتك مثل، «لقد أديت وظيفة غير قانونية». و«خارج الذاكرة» و «لا يمكن حفظ البند». بالاختصار، هذا ما حدث لدول جنوب شرقى آسيا فى عامى1997ـ98، مع اختلاف بسيط هو أن الرسائل التى ظهرت على شاشتهم كانت تقول « لقد قمت بسلسلة من الاستثمارات غير العقلانية. لا يمكن حفظ البند. اشطب ذاكرة كل الصناعات المتعثرة. اتصل بمتعهد تقديم الخدمة وحملّ برمجيات جديدة ونظام تشغيل جديد». وهذا ما يسعون إلى تنفيذه منذ ذلك الوقت.

قال لى رئيس الوزراء الكورى الجنوبى السابق لى هونج كو إن فهم الرسالة استغرق من حكومته عدة سنوات: قال «كنت رئيساً للوزراء فى عام 1995 عندما انضمت كوريا إلى عضوية منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وبلغ الدخل السنوى للفرد فيها 10 آلاف دولار، واعتقدنا أننا وصلنا بالفعل. واعتقدنا أنه ما دمنا قد تخرجنا فى المدرسة العليا بمرتبة الشرف العليا، فإننا سوف نكون طلبة ممتازين فى الكلية. غير أن الصفات المطلوبة لمرحلة كانت تختلف تماماً عن تلك المطلوبة للمرحلة التالية. لم ندرك أن بيروقراطية الدولة المتضخمة عندنا، التى كنا نفخر بها بشدة، كانت حجر عثرة أكثر منها قوة إيجابية. كنا نعيش وفقاً لمعادلة التصنيع زائد الصادرات يساوى النمو الاقتصادى والنجاح. وقد علمتنا الأزمة [فى أواخر التسعينيات] أننا كنا مخطئين، ولكننا دفعنا ثمناً غالياً مقابل هذا الدرس. تعلمنا أن خسارة الشيوعية كانت

أمام الرأسمالية، وأنه إذا كانت الرأسمالية قد انتصرت فمعنى ذلك أن رأس المال هو الذى يمسك بالزمام. لقد شهدت التسعينيات تلك العولمة السريعة لرأس المال، ولكننا لم نهيئ مؤسساتنا للتعامل مع أسواق رأس المال العالمية. لم تكن لدينا آليات التعامل معها. كنا نقف عزلاً بلا دفاع. وتعاملنا مع بنوكنا كما لو كانت منظمات للخدمة الوطنية، كما لو كانت امتداداً للحكومة. كنا نعتقد أنه يجب عدم توليد الأموال من الأموال. كنا نعتقد أنه يجب توليد الأموال من صنع الأشياء. ومن ثم كانت وظيفة البنوك تعزيز النمو. ولذلك فقد كانت جزءاً من بيروقراطية الحكومة. لم ندرك أن البنوك وتدفق رأس المال هما جوهر الاقتصاد الجديد فإما أن تخضعها للإصلاحات وإلا فإن العواقب وخيمة».

يثبت دانى دوريك الاقتصادى بجامعة هارفارد فى بحث له، أنه «ليس المهم أن تأخذ بالعولمة، وإنما المهم هو كيف تأخذ بالعولمة». فالدول التى أنشأت بنية أساسية مالية وقانونية متقدمة وأمينة وذات مصداقية ـ وذلك يستغرق وقتاً ـ تكون فى وضع أفضل كثيراً للاحتماء من هجمات المضاربة على عملاتها، وأقدر كثيراً على الصمود أمام التدفقات المفاجئة من رؤوس الأموال التى يقوم بها القطيع، وأسرع كثيراً فى اتخاذ الخطوات التى تقلل من آثارها إلى أدنى حد. نعم، هناك بعض الاستثناءات. وحتى الدولة التى لديها نظام تشغيل وبرمجيات سليمة يمكن أن تواجه المتاعب ـ انظر إلى السويد فى عام 1992 أو أمريكا ومأزق المدخرات والدين لديها. غير أن السويد والولايات المتحدة أيضاً نهضتا سريعاً بسبب الجودة الضمنية لنظم التشغيل والبرمجيات لديهما. يذكر الآن جرينسبان فى محاضراته فى هذا الصدد إلى أن تلك الدولتين اللتين تمتلكان نظم تشغيل وبرمجيات مالية متقدمة «استطاعتا عموماً تثبيط هجمات المضاربة ضد عملات محصنة جيداً، لأن النظم المالية لديهما متينة وقادرة على الصمود أمام التدفقات الرأسمالية الكبيرة والسريعة (وأن تعبئ) سياسات ردود الفعل النشطة المطلوبة لكبح مثل هذه الهجمات».

لكل هذه الأسباب أصبح هناك الآن إدراك متزايد بين قادة الدول النامية بأن ما يحتاجونه من أجل تحقيق النجاح فى نظام العولمة ليس مجرد سوق ناهضة وإنما ما يطلق عليه السفير الأمريكى السابق فى المجر دونالد بلينكين اصطلاح «مجتمع ناهض». فالأمر لا يستحق أن تخصخص اقتصادك فى ظل فراغ مجتمعى وحكومى. يقول بلينكين «إن وضع السوق قبل المجتمع دعوة للمتاعب والإخفاقات».

لذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن يبدأ المستثمرون والسياسون على السواء فى توسيع تعريفهم لما يشكل سوقاً ناهضة مزدهرة، وذلك بالبحث عما يشكل مجتمعاً ناهضاً مزدهراً. فى نظرة تأمل للماضى نجد أن الغلطة الكبرى التى ارتكبها العالم مع روسيا، بعد أن حلت محل الاتحاد السوفيتى، هى أنه اعتبر فترة انتقال روسيا إلى النظام العالمى «مشكلة مالية» بالدرجة الأولى وترك لصندوق النقد الدولى مهمة الخروج منها. وحينما تلقى مسئولية حل مشكلة ما على عاتق المصرفيين فإنهم سوف ينطلقون إلى حلها من المنظور الضيق للمصرفيين. وسوف يركزون على نظام التشغيل، لا على البرمجيات وغيرها من المؤسسات الاجتماعية والسياسية اللازمة للسير معها جنباً إلى جنب.

لقد كان جيمس وولفينسون رئيس البنك الدولى محقاً تماماً عندما اقترح أن نعيد مراجعة أساليبنا فى قياس الدول بواسطة قائمة العناصر الحالية، التى تقتصر تماماً تقريباً على الإحصائيات المالية ـ إجمالى الناتج المحلى، وإجمالى الناتج القومى، ودخل الفرد ـ وأن نغيرها إلى «شكل جديد من المحاسبة» لقياس صحة الدولة باعتبارها مجتمعاً ناهضاً وليست مجرد سوق ناهضة. يجب تصنيف الدول على أساس نوعية برمجياتها الحاكمة، ونظامها القضائى، وإجراءات تسوية النزاعات، وشبكة الأمان الاجتماعى، وحكم القانون، ونظم التشغيل الاقتصادية.

فى حين يتحدث جميع مهندسى الأرض المعماريين الغربيين المحتملين عن تصميم بنك مركزى عالمى جديد ومؤسسات حاكمة عالمية جديدة للسيطرة على القطيع الإلكترونى، بدأ قادة الكثير من الدول النامية يدركون أنه لن يحميهم شىء ما لم تكن لديهم حكومة محلية أفضل.

قال لى الرئيس المكسيكى إرنيستو زيديللو فى شتاء عام 1997، «هناك بعض الأصوات، بعض الأصوات المرتفعة جداً، التى تقول ربما تجاوز التكامل الحدود والسرعة ـ ولا سيما فى الأسواق المالية. حسناً، لقد كنت أعتقد العكس تماماً. فالعولمة تضع أمامنا تحديات، ولكنها تقدم لنا فرصاً هائلة. إن حقيقة استطاعة رأس المال التمويلى الانتقال فى لحظة يشكل مخاطرة حقيقية، ولكن القفز من ذلك إلى القول بأننا بحاجة إلى السيطرة على تحركات رأس المال خاطئ تماماً». وأضاف قائلاً، نعم، نحن بحاجة إلى صندوق نقد دولى قوى لكى يقدم المساعدة فى حالات الطوارئ وينبهنا للمخالفات التى تحدث فى الدول أو فى البنوك الفردية. وأضاف الرئيس زيديللو، غير أنه فى نهاية اليوم، «سوف ينتهى الحال بكل هذه التدفقات المالية (العالمية) إلى نظام مالى محلى، أو إلى أن تصبح موارد تقرضها البنوك المحلية». وأضاف قائلاً، إذن فإن الأهم من ذلك أن يكون لديك المؤسسات المالية والسياسية المحلية لكى تنظم العملية بأسرها على نحو سليم.

لم تكن الدول أثناء الحرب الباردة تعبأ كثيراً بما لدى جيرانها من نظام تشغيل أو برمجيات، فلم يكن هناك تكامل كبير بينها. ولكن اليوم، فى حقبة العولمة، ازدادت بصورة هائلة قدرة القطيع على نقل عدم الاستقرار من الدول السيئة إلى الدول الجيدة. وأصبحت نظرية الدومينو اليوم تنتمى إلى عالم المال، وليس إلى عالم السياسة.

بيد أنه فى حين أصبح الخطر علينا أكبر من أى وقت مضى من الطريقة التى يدير بها جيراننا وشركاؤنا التجاريون شئونهم الاقتصادية الداخلية، أصبحت قدرة

الحكومة الأمريكية، أو أى حكومة أخرى، على مساعدة الدول فعلاً فى بناء برمجياتها محدودة للغاية. إن وزير الخارجية الأمريكية يفضل التحرك جيئة وذهاباً فى طائرة، ولكن بناء البرمجيات يتطلب أن تتحرك جيئة وذهاباً فى سيارة أجرة ـ من وزارة العدل المحلية إلى البورصة إلى وزارة التجارة إلى المقار الرئيسية للشركات. وهذه هى الأشياء التى تتكون منها السياسة الصغرى والدبلوماسية الصغرى، وهى أمور غريبة تماماً عن معظم الدبلوماسيين فى الوقت الحاضر.

إذن كيف الوصول إليها؟ كم يكون رائعاً أن يستطيع كل مجتمع وضع كل برمجياته ونظم تشغيله فى أماكنها قبل أن يلتحم بالقطيع الإلكترونى على الإطلاق. ولكن ذلك أمر غير واقعى. فالعملية سوف يكتنفها المزيد من الفوضى ـ خطوتان للأمام، وخطوة للخلف. إننا نعلم الآن أنها ستكون عملية التحام بسيط لدول مثل روسيا أو البرازيل أو تايلاند، يصيبها القطيع بحروق، وتصيب هى القطيع بالحروق، وكلاهما يتعلم دروساً معينة، ويطبقون إصلاحات، ثم يبدأون العملية بأسرها من جديد، على نحو نرجو أن يكون أكثر تعقلاً. وستكون تلك عملية تعلم طويلة ومرهقة وسوف تسيطر على السياسات الداخلية والعلاقات الدولية فى حقبة العولمة.

قد ينتهى الحال بأسواق السوبر ماركت والقطيع الإلكترونى، فى تلك العملية الجدلية، بأن يلعبوا دوراً أكثر أهمية من القوة العظمى الأمريكية فى دفع الإصلاح السياسى. وكم يكون رائعاً أن تستطيع كل حركة ديموقراطية أن يكون لديها بطلها الذى يحفزها مثل أندريه زخاروف. وكم يكون رائعاً أن تستطيع كل دولة أن تجعل من جيمس ماديسون حافزاً لها تجاه حكم القانون. غير أنه فى الحقبة التى نتجه إليها قد يكون المحرك الرئيسى للتغيير هو ميريل لينش. وسوف يوضح لكم الفصل التالى السبب.